

تأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية المتمثلة ب(الودائع الجارية-الاستثمار

(المحلي-الحوالات الخارجية) في العراق خلال المدة (2015-2023)

ا . د هشام طلعت عبد الحكيم

مصطفى اكرم حنتوش

الجامعة المستنصرية \ كلية الادارة والاقتصاد

dr_heshamtalat@uomustansiriyah.edu.iq

mustansiriyah.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2024/12/29

تاريخ قبول النشر : 2025/01/29

المستخلص :

يهدف البحث الى تحديد نوع وطبيعة تأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية في العراق, وقد تضمن هذه البحث بعض المفاهيم النظرية الخاصة بكل من الموازنة الجارية والعمليات المصرفية , و قد مثل القطاع المصرفي العراقي مجتمع البحث وهو متكون من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة والبالغ عددها (80) مصرف , اما عينة البحث فقد جرى اختيارها بصورة عمدية متمثلة بجميع المصارف العاملة داخل العراق والمتمثلة ب(78) مصرف والتي تقدم عمليات مصرفية, والتي تشكل نسبة (97.5)% من مجتمع البحث , و قد حددت مدة البحث (2015-2023) , واستخدمت مجموعة من الاساليب المالية في قياس متغيرات البحث متمثلة بالموازنة الجارية والعمليات المصرفية المتمثلة (بالودائع الجارية - الاستثمار المحلي - الحوالات الخارجية) , وكذلك تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية في تحديد التأثير بين المتغيرات واختبار الفرضيات من بينها الانحدار الخطي البسيط , فضلا عن استخدام معامل التفسير (R²) (التحديد) لغرض قياس نسبة ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تأثر بها المتغير المعتمد في البحث , واختبار المعنوية (F) لاختبار معنوية فرضية البحث الرئيسية , ومن اجل التحقق من اثبات فرضية البحث تم الاعتماد على برنامج الاحصائي (spss-V23) وقد اشارت بعض استنتاجات البحث الى وجود تأثير ذو دلالة احصائية معنوية للموازنة الجارية في العمليات المصرفية, مما يعني ان الموازنة الجارية لها تأثير في العمليات المصرفية .

الكلمات المفتاحية: الموازنة الجارية, العمليات المصرفية

Abstract:

The research aims to determine the type and nature of the impact of the current budget on banking operations. Therefore, this research was designed with the aim of identifying the impact of the current budget on banking operations. This research included some theoretical concepts related to both the current budget and banking operations. The Iraqi banking sector represented the research community, which consists of government banks and private banks, the number of which is (80) banks. The research sample was deliberately selected, represented by all banks operating within Iraq, represented by (78) banks that provide banking operations, i.e. approximately (97.5)% of the research community. The research period extended during the period (2015-2023), and a set of financial methods were used to measure the research variables represented by the current budget and banking operations represented by (current deposits - local investment - foreign transfers). A set of statistical methods were also used to determine the impact between the variables and test the hypotheses, including simple linear regression, in addition to using the interpretation coefficient (determination R²) for the purpose of measuring the percentage of what the independent variable explains of the changes affected by the dependent variable in the research. And the significance test (F) to test the significance of the main research hypothesis, and in order to verify the proof of the

research hypothesis, the statistical program (spss-V23) was relied upon. Some of the research conclusions indicated the existence of a statistically significant effect of the current budget on banking operations, which means that the current budget has an effect on banking operations.
Key words : Current budget , Banking operations

المقدمة:

اكتسبت المصارف بمختلف انواعها دورا كبيرا ومهماً وريادياً من خلال عملها كوسيط مالي على تعبئة المدخرات الموجودة لدى المجتمع والتي يكون جزء كبيراً منها ناتجاً من الموازنة الجارية وتوجيهها نحو العمليات المصرفية (الاستثمارات, التسهيلات المصرفية النقدية منها والتعهدية، وغيرها من الأنشطة المصرفية) مما يمكنها من التأثير في قدرات الدول وخاصة الدول النامية ودعم وتطوير اقتصاد تلك الدول وتقليل الحاجة الى التجارة والعملات الاجنبية , وهذا يعكس بشكل واضح تأثير القطاع المصرفي من خلال الادوات التقليدية والمستحدثة في استيعاب الموازنة الجارية داخل البلدان ومن تلك العمليات التي يمكن ان تعطي دلالة واضحة على نجاح القطاع المصرفي في استيعاب الموازنات الجارية هي (الودائع و القروض و الاستثمارات والحوالات) من حيث معدلات نموها او تذبذبها.

منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث

تؤدي الموازنة الجارية عبر تنفيذها و بشكل دائم و مستمر الى زيادة عرض الاموال في السوق ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في تحديد تأثيرات الموازنة الجارية على العمليات المصرفية المتمثلة ب (الودائع الجارية - الاستثمار المحلي - الحوالات الخارجية) في القطاع المصرفي العراقي لاستيعاب الزيادة في عرض الاموال والناتجة من الموازنات الجارية , ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بأثارة التساؤل الاتي :

1- ما مدى تأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية ؟

ثانيا : أهمية البحث

ان الموازنة الجارية التي تنفذها الدولة تحظى باهتمام كبير من قبل السياسة النقدية و النظام المصرفي , إذ أضحت نجاح السياسة النقدية مرهوناً إلى حد كبير بقدرتها في استيعاب الموازنة الجارية مما يساعدها في إيجاد الأسس السليمة في تفعيل العمليات المصرفية , ومن هنا تكمن أهمية البحث لعدة اعتبارات يمكن ايجازها كما يأتي :

- 1- تسليط الضوء على احد اهم العوامل المؤثرة في العمليات المصرفية والمتمثل بالموازنات المالية.
- 2- دراسة طبيعة تأثير الموازنات الجارية في العمليات المصرفية وهو ما يمثل تأثير السياسة المالية في السياسة النقدية

ثالثا : أهداف البحث

نظرا لأهمية الموازنة الجارية والذي من شأنه التأثير بالعمليات المصرفية, لذا يسعى هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف وكما يأتي:

- 1- الاثراء المعرفي لمواضيع الموازنة الجارية والعمليات المصرفية.
- 2- يسعى البحث الى تحديد نوع وطبيعة لتأثير للموازنة الجارية في العمليات المصرفية.

رابعا : فرضية البحث

إلى جانب التساؤلات السابقة فإن البحث يسعى إلى اختبار الفرضية الرئيسة للبحث والتي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية ومعنوية للموازنة الجارية في العمليات المصرفية) .

خامسا : المخطط الفرضي للبحث

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث واختبار صحة فرضية البحث ، و من أجل تفسير التأثيرات المحتملة للموازنة الجارية في العمليات المصرفية للنظام المصرفي العراقي عينة البحث ، والتي يدور تصميم البحث حول ذلك التأثير ولأجل تحقيق هذا الغرض ، فقد تم اعتماد مخطط البحث ادناه للتعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث ، والتي تتجسد في العلاقة بين المتغير المستقل (الموازنة الجارية) والمتغير التابع (العمليات المصرفية).

شكل (1) المخطط الفرضي للبحث



** تشير الخطوط الكاملة الى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع .
الشكل من اعداد الباحث

سادسا : مجتمع وعينة البحث

اعتمد البحث على تحديد تأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية (للقطاع المصرفي العراقي) ، لذلك تمثل مجتمع البحث بالمصارف الحكومية والمصارف الخاصة (قطاع المصارف العراقية) والبالغ عددها (80) مصرف ، اما عينة البحث فقد جرى اختيارها بصورة عمدية متمثلة بجميع المصارف العاملة داخل العراق والمتمثلة ب(78) مصرف اي ما يقارب حوالي نسبة (97.5%) من مجتمع البحث خلال المدة المحددة (2015-2023) ، اما بعض الشركات المصرفية الاخرى والمتمثلة ب مكاتب التمثيل الأجنبية العاملة في العراق ، فتم استثنائها من عينة البحث لكونها مكاتب تمثيل لا تمارس عمليات مصرفية داخل العراق وكما هو موضح في الجدول (1) :

جدول (1) المصارف العاملة داخل العراق

نوع المصرف	العدد
المصارف الحكومية	7
المصارف الاسلامية	28
المصارف التجارية	25
المصارف التجارية المحلية في الخارج	2
المصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق	14
المصارف الاسلامية الأجنبية العاملة في العراق.	2
مكاتب التمثيل الأجنبية العاملة في العراق	2
المجموع	80

الجدول من اعداد الباحث \ بالاعتماد على موقع البنك المركزي العراقي

سابعاً : منهجية البحث

استخدم المنهج التحليلي في اعداد البحث والذي يعد الاسلوب الاكثر ملائمةً لمثل هذه البحوث التي تعتمد على تحليل كمية كبيرة من البيانات وإيجاد العلاقات والتفسيرات لتلك البيانات ، وإذ سعى البحث إلى ايجاد التحليل المالي لمتغيرات البحث بشكل تفصيلي ، ومن ثم استخدام الاساليب الاحصائية لإيجاد نتائج التأثير بين متغيرات البحث باستخدام البرنامج الاحصائي (spss-V23) في اختبارات المعنوية بين متغيرات البحث .

الجانب النظري

المبحث الاول: الموازنة الجارية

اولاً : مفهوم الموازنة الجارية (Current budget concept)

تعرف الموازنة الجارية والتي تسمى أيضاً بالموازنة التشغيلية بأنها خطة سنوية قصيرة الأمد لإدارة الموارد الضرورية لتنفيذ البرامج الحكومية المختلفة ، فهي تتعامل مع الإنفاق الروتيني المستمر الذي تكون فيه المخرجات صعبة التحديد إذ لا توجد هناك نهاية محدودة للإنفاق فيه وتتضمن أيضاً النفقات المقترحة للأعمال الجارية كالرواتب وتسديد الدين العام ، ويجري كذلك تقديرات كل الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات المتوقعة وأن تكون متوفرة خلال المدة الجارية بشكل طبيعي ، وهذا مبحث تسميتها بالموازنة الجارية (Uwilingiye & Rangan 2007:6). وهي خطة رقمية توضح كيفية استغلال سلة الموارد المتاحة لتغطية نفقاتها الاساسية والجارية خلال مدة زمنية محددة في المستقبل (ADELE , 2012:12-14: 8)

ثانياً : مكونات الموازنة الجارية (Current budget components)

تتكون الموازنة الجارية من عدد من البنود وكما يأتي: (قانون الموازنة العراقية , 2023 : 80) .

- 1- تعويضات الموظفين : وهي صرف رواتب موظفي الدولة من راتب اسمي ومخصصات بالاعتماد على سلم الرواتب والقوانين والقرارات النافذة
- 2- المستلزمات الخدمية : هي المبالغ الخاصة بالنفقات التشغيلية التي تطلبها المؤسسات الحكومية لغرض ديمومة العمل مثل الايجارات وفواتير الكهرباء والنثرات المكتتبه وغيرها .
- 3- المستلزمات السلعية : هي المبالغ الخاصة بشراء المستلزمات السلعية من معدات وادوات مكتتبه واجهزة كهربائية لصالح وزارات الدولة .
- 4- صيانة الموجودات : هي المبالغ الخاصة بصيانة أليات ومعدات الدولة
- 5- النفقات الرأسمالية : هي المبالغ الخاصة بشراء معدات او مباني او اراضي او سيارات جديدة لوزارات الدولة .
- 6- المنح والاعانات وخدمة الدين : اما المنح فهي المبالغ التي تصرف لشركات التمويل الذاتي الحكومية الخاسرة ، اما الاعانات تمثل المبالغ الخاصة بإعانات العراق لبعض الدول او المنظمات ، اما خدمة الدين تمثل تسديد الدولة لأقساط الديون المستحقة لجهات داخلية وخارجية .
- 7- الالتزامات والمساهمات : تمثل اشتراكات العراق في المنظمات العالمية المختلفة.
- 8- البرامج الخاصة : برامج حكومية تتبنى تنفيذها الحكومة بشكل مباشر عبر مجلس الوزراء وقد تكون برامج اجتماعية او استثمارية او انسانية او تنموية .
- 9- الرعاية الاجتماعية : هي المبالغ التي تصرف كراعية اجتماعية لصالح فئات المجتمع الفقيرة وفقاً للقوانين والتعليمات.

ثالثا : استراتيجيات الموازنة الجارية (Current budget strategies)

تناول الباحثون الماليون عددا من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها في اعداد الموازنات الجارية والتي تؤثر في القطاعات الاخرى ومن اهم هذه الاستراتيجيات هي :

- 1- استراتيجية النمو : تتمثل هذه الاستراتيجية في تحقيق النمو الشامل في جانبي الموازنة الجارية (الايرادات والنفقات) وذلك لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والتي تختلف باختلاف التوجهات الاستراتيجية للحكومات وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .وتستند هذه الاستراتيجية الى توسيع اطر الايرادات الحكومية من مصادرها المختلفة كالضرائب والرسوم ، وايرادات الممتلكات الحكومية ومبيعات المنظمات الحكومية وغيرها من ابواب الايراد على وفق النوع الاقتصادي في الدولة وينعكس هذا النمو في جانب النفقات وخصوصا النفقات الاستثمارية والموجهة للخدمات.
- 2- استراتيجية القطع : تهدف هذه الاستراتيجية الى تخفيض جانب النفقات من خلال اقتطاع جزء منها خصوصا تلك التي لا ترتبط بتقديم الخدمات، او بأمن الدولة ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترشيد الانفاق وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية وان هذه الاستراتيجية تكون ملائمة جدا في حالة الحكومات التي تعاني من نسب عجز مرتفعة في موازنتها، بسبب ارتفاع النفقات وزيادتها بصورة كبيرة مقارنة بالإيرادات المحدودة والتي لا تتمكن الحكومة من زيادتها لأسباب كثيرة. (الدهلكي و حميد, 2021 : 75).

ويرى الباحثان ان الموازنة الجارية في اغلب البلدان وخصوصا البلدان النامية هي محرك اساسي للقطاعات الاخرى، واذا تم توجيهها بشكل استراتيجي متناسق مع بقية القطاعات سوف تساهم بشكل فعال في تفعيل قطاعات واعمال اخرى سواء كانت قطاع المصارف او غيرها من القطاعات التي تساعد الموازنات القادمة وتخفف من الاعتماد المتزايد على موازنات الدولة وتقلل قطاع مربح قادر على الاعتماد على اعماله وتشغيل العاملين .

المبحث الثاني ١ العمليات المصرفية**اولا : مفهوم العمليات المصرفية (The concept of banking operations)**

يكمن السبب الرئيس لظهور مفهوم العمليات المصرفية الى وجود أموال فائضة عن حاجة التجار والصناعيين والافراد وبسبب حرصهم على عدم ضياع هذا الفائض مما دفعهم الى ابتداء اول عملية مصرفية توفر لهم المحافظة والحماية وهي ايداعه لدى اشخاص مؤتمنون يطلق عليهم اسم الصيارفة الذين يقومون بعمليات الصرف اليدوي المسحوب وفي ما بعد اتسع نشاطهم ليصبح مصرفا يتلقى ودائع الغير ويقدمها في صورة قروض لأشخاص آخرين (10: 2007 , Loader) . وقد برز الدور الحديث للمصرف الذي بات لا يقتصر على قبول الودائع انما يتعداه الى تمويل المشاريع من خلال منح القروض , ومن هنا يمكن تعريف العمليات المصرفية بانها " مجموعة من المعاملات المالية التي تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات المالية المتخصصة بإدارة الاموال واستثمارها" (5: 2020 , Ezechiel). والعمليات المصرفية هي اساس الميزة التنافسية للمصارف والتي تحقق النمو والبقاء اذ كلما كانت العمليات المصرفية التي تمتلكها المصارف صعبة التقليد عالية المعايير كلما حافظت المنظمة على ميزتها التنافسية (جودي , 2010 : 79) .

ثانيا : انواع العمليات المصرفية (Types of banking operations)

يمكن ايجاز انواع العمليات المصرفية بالجدول (2) وكما يأتي :

جدول (2) العمليات المصرفية

العمليات المصرفية	الوصف
1- استلام الودائع Receiving deposits	الودائع هي مبالغ نقدية يودعها احد الاشخاص الطبيعيين او المعنويين لدى المصرف وتكون واجبة الدفع عند الطلب او بإنذار او في تاريخ استحقاقها لقاء فائدة معينة او بدونها وحسب الاتفاق , ويمكن تقسيم الودائع الى عدة انواع وكما يأتي أ- الوديعة الثابتة Fixed deposit: هي المبالغ التي تودع لدى المصرف لمدة ثابتة ولقاء فائدة بنسبة معينة تمنح حسب شروط الاتفاق مع الزبون. ب- الوديعة الجارية Current deposit : هي المبالغ التي تودع لدى المصرف لمدة غير محدودة وللمودع الحق بسحبها حسب الطلب دون ان تمنح له أي فائدة. ج- وديعة التوفير Savings deposit : وهي الودائع التي يجري التعامل بها من حيث الإيداع والسحب بموجب دفتر خاص وتمنح المصارف فوائد محدودة على هذا النوع من الودائع ويطلق عليها كذلك الودائع الادخارية . (Hanatou & Anita , 2016 :3).
2- الاستثمار المصرفي Investment banking	تدخل المصارف في الاستثمار في السندات الحكومية واذونات الخزينة العامة والتي تستحق الدفع بعد مدة قصيرة الأجل وتقبل المصارف عادة على استثمار أموالها في هذا المجال نظرا لإمكانية تحويل هذه الاوراق وبسرعة الى نقد مع امكانية الاقتراض من البنك المركزي أو من غيره بضمائنها , وكذلك تساهم المصارف في المشاريع الاقتصادية الحديثة أو شراء الأسهم للوحدات الاستثمارية وهي تعتبر أهم أوجه نشاط المصارف وإن القائمة لغرض الحصول على أرباح أو عوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العائد المنخفض (قصير الأجل) والسيولة المرتفعة (3: Peisen & Shiqi, 2023).
3- التحويل المالي Money transfer	هي عملية تقوم على اساس نقل مبلغ نقدي بغير حساب مصرفي الى حساب اخر و بموجب أمر من الزبون لمصرفه يحدد فيه : مبلغ التحويل واسم المستفيد ورقم حسابه ومحله ويمكن تقسيم انواع عمليات التحويل المصرفي وفقا للآتي : أ - التحويل الداخلي Internal transfer : عملية التحويل المصرفي ضمن المصرف الواحد اذا كان لكل من (الأمر بالتحويل) و (المستفيد منه) حساب في المصرف نفسه او تكون تحويلات داخل البلد عبر انظمة التحويل الداخلي المعتمدة من قبل البنك المركزي . ب- التحويل الخارجي External transfer : عملية التحويل المصرفي الخارجية تجري بين مصرفين حيث يكون لكل من (الأمر بالتحويل) و (المستفيد منه) حساب في مصرف مختلف وتجرى عبر انظمة التحويل المالي العالمية او عبر حسابات المصارف المحلية لدى المصارف العالمية المراسلة بالعملات العالمية كالدولار واليورو واليوان وغيرها (13: Adele , 2012).
4- العمليات المصرفية عبر الموبايل Mobile banking operations	تجري هذه العمليات عبر الأجهزة المحمولة اذ تقدم المصارف خدماتها بسرعة وبكفاءة وتكاليف منخفضة، مما يؤثر إيجاباً على نمو وكفاءة العمليات المصرفية وزيادة عدد الزبائن , فضلاً عن ذلك فقد تطورت إمكانية ظهور بعض التطبيقات الجديدة التي من شأنها تحسين العمليات المصرفية الحديثة , وقبل ظهور العمليات المصرفية عبر الهاتف المحمول، كان على الأشخاص الذهاب إلى المصرف للتحقق من حساباتهم الجارية اما بعد ظهور التطبيقات المصرفية عبر استخدام الهواتف أو أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية الخاصة بهم، في الخطوات الأولى لتطوير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، تم إجراء الدفعات عبر الرسائل النصية القصيرة، واليوم، مع تطور جيل جديد من الهواتف الذكية، يتم إجراء الدفعات عبر تطبيق مصرفي، مما ارتقى بحدود العمل المصرفي , و تتمتع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بتحقيق المزايا التالية للزبون وكما يأتي : 1- عملية الدفع سريعة وبسيطة، لأنه باستخدام هذه الخدمة، يقوم زبائن المصرف بإجراء المعاملات ببضع نقرات. 2- التحقق من رصيد الحساب وقراءة كامل كشف الحساب المتعلق بالدفعات والسحوبات يمكن القيام به في أي وقت. 3 - يتم تخفيض التكاليف، لأن المعاملات التي يقوم بها الزبائن بهذه الطريقة أرخص بكثير مقارنة عندما يقومون بالدفع في شباك المصرف . 4 - لا يوجد حد زمني، لأن خدمات الدفع متاحة للعملاء كل يوم، على مدار 24 ساعة. 5 - المعاملات آمنة، لأن تطبيق المصرف المتعلق بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول محمي بأحدث تقنيات التشفير. 6- لم يعد الزبائن يعتمدون على المساحة التي يتواجدون فيها، لذا يمكنهم إجراء المعاملات من أي مكان (Hsun, 2024 :10). و تتمثل المزايا التي تعود على المصارف نفسها في حقيقة أنها خفضت تكاليف التشغيل، وزادت عدد زبائنهم، وبالتالي أصبحت أكثر قدرة على المنافسة، مما أدى إلى رفع تصنيفها , وباختصار انه من خلال إدخال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في عملياتها خلقت المصارف صورة للمؤسسات المبتكرة ذات التقنيات الجديدة في أذهان مستخدمي هذه الخدمات , وتم ذلك من خلال تحويل المصارف التقليدية إلى "بنوك في جيبك"، مكنت المصارف زبائنهم من أن يكونوا في خدمتها في جميع الأوقات، وذلك من أجل مراقبة معاملات الدفع للزبائن وتكوين صورة عن قوتهم الشرائية وجدارتهم الائتمانية , وان عملية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول قد سهلت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول باعتبارها خدمة مصرفية تتضمن نقرة واحدة على الهاتف المحمول (307 : Dragana , 2019).

ويوجد عدد اخر من خدمات الهاتف المحمول مثل عرض الحسابات الحالية والمدخرات وتفاصيل الودائع وتاريخ المعاملات وإضافة وحذف المستفيدين ودفع الفواتير والسفر والغرامات، وبطاقات الائتمان الأخرى، وأكثر من ذلك بكثير مع عدد قليل من النقرات على هاتفك النقال تحويل الأموال ضمن حسابات المصرف والمصارف الأخرى في العراق وكذلك في الخارج وإدارة قائمة المستفيدين الخاص بالزبون ببساطة باستخدام الهاتف المحمول (مربيط واخرون , 2021 : 42) .	
وهي عملية مصرفية موجهة نحو سوق الأوراق المالية و تقوم بها المصارف لصالح زبائنهم من حيث شراء وايداع وإدارة محفظة من الأوراق المالية مقابل نسبة عمولة محددة بعقد بين الطرفين ومن شروط هذه العملية ما يأتي : (حسين , 2017 : 251) . 1- فتح حساب في سوق الأوراق المالية لكل مستثمر وإعداد ملف مستقل لكل مستثمر و يشتمل على كافة الأوراق والمستندات والتعاملات التي جرت على حسابه في السوق المالي. 2- حفظ الأوراق المالية ومتابعة الحقوق المرتبطة بها بما في ذلك قبض الفوائد و الأرباح وحق الاكتتاب وحضور اجتماعات الجمعيات العمومية والتصويت فيها نيابة عن المستثمر بناءً على تعليماته. 3- إعلام المستثمر بكافة القرارات والإجراءات المتخذة من قبل الشركات المساهمة والمتعلقة بالحقوق المرتبطة بالأوراق المالية الخاصة به وفقاً لوسيلة الاتصال المتفق عليها في أسرع وقت ممكن وبمراعاة مصلحة المستثمر. 4- قيد الرهونات الخاصة بالأوراق المالية أو تجميدها بناءً على رغبة المستثمر أو من ينوب عنه. 5- تحويل الأوراق المالية الى الوسيط (البائع) وقبول تحويل الأوراق المالية من الوسيط (المشتري) بواسطة السوق نيابة عن المستثمر وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للسوق والتي تعتمدها الهيئة. 6- تقديم طلب تحويل ملكية الأوراق المالية الى مركز الأيداع ضمن الحالات المستثناة من التداول. 7- تحويل الأوراق المالية من حساب المستثمر لديه الى حسابه لدى حافظ أمين آخر بناءً على طلب المستثمر.	5- عملية الحافظ الامين The faithful keeper

الجدول من اعداد الباحث

الجانب العملي

المبحث الاول التحليل المالي للموازنة الجارية

تحليل ومناقشة الموازنة الجارية للمدة (2015 – 2023)

يبين الجدول (3) الموازنة الجارية للمدة (2015 – 2023) اذ يتبين ان اجمالي مبلغ الموازنة الجارية لسنة (2015) بلغ (51,832,839,243,622) دينار عراقي والذي كان اعلى اتفاق فيه في شهر تشرين الاول بمبلغ (8,178,050,867,221) دينار عراقي و اقل اتفاق في شهر تشرين الثاني بمبلغ (1,889,939,999,999) دينار عراقي, اما في سنة (2016) فقد انخفض مبلغ الموازنة الجارية الى (51,173,425,329,718) دينار عراقي والذي كان اعلى اتفاق فيه في شهر تشرين الاول بمبلغ (8,075,719,526,525) دينار عراقي و اقل اتفاق في شهر كانون الاول بمبلغ (4,050,204,000,000) دينار عراقي , اما في سنة (2017) فقد ارتفع مبلغ الموازنة الجارية الى (59,025,654,216,968) دينار عراقي والذي كان اعلى اتفاق فيه في شهر تشرين الاول بمبلغ (5,396,733,847,862) دينار عراقي و اقل اتفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (4,004,112,334,037) دينار عراقي , اما في سنة (2018) ارتفع مبلغ الموازنة الجارية الى (67,052,856,085,140) دينار عراقي والذي كان اعلى اتفاق فيه في شهر كانون الاول بمبلغ (7,954,911,418,113) و اقل اتفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (4,155,420,147,543) دينار عراقي , اما في سنة (2019) ارتفع مبلغ الموازنة الجارية الى (87,300,932,640,254) دينار عراقي والذي كان اعلى اتفاق فيه في شهر كانون الاول بمبلغ (15,268,089,592,136.10) و اقل اتفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (5,617,207,446,235) دينار عراقي,

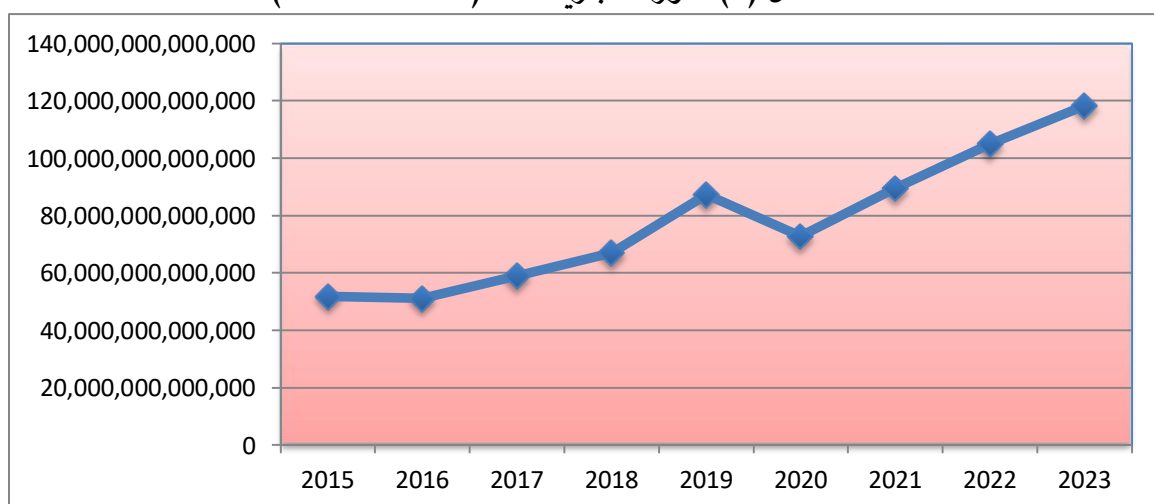
جدول (3) بيانات الموازنة الجارية للمدة (2015 – 2023) (المبالغ بالدينار العراقي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الاشهر
5,561,525,808,856	6,959,831,752,436	5,276,097,644,419	5,088,751,370,765	5,617,207,446,235	4,155,420,147,543	4,004,112,334,037	3,283,005,419,572	2,757,562,738,249	كانون الثاني
5,992,928,561,701	6,708,358,770,532	6,798,245,884,983	5,603,478,995,687	5,583,926,322,462	4,435,077,236,251	4,565,912,622,666	3,600,000,040,020	2,734,385,187,694	شباط
8,213,737,887,240	8,710,982,793,968	4,981,798,506,464	6,626,669,510,866	6,871,753,389,533	4,122,808,996,308	4,551,663,730,335	4,486,273,015,719	4,822,463,570,564	اذار
7,496,210,680,534	7,383,989,613,251	6,033,016,313,572	5,244,943,059,593	5,871,464,862,913	5,358,502,497,218	3,923,724,438,412	3,814,612,206,653	4,490,546,024,181	نيسان
7,149,403,660,530	6,613,413,561,303	7,522,691,576,373	4,657,783,351,032	6,409,234,980,653	6,167,058,223,494	4,748,903,640,801	4,268,190,718,886	3,976,165,365,956	ايار
7,352,189,565,337	9,006,062,765,552	6,789,781,122,999	3,638,183,611,840	7,000,298,186,115	4,762,743,444,225	4,436,261,063,115	4,674,375,050,214	5,116,848,357,385	حزيران
6,305,183,213,359	8,397,558,116,595	7,136,549,669,194	8,514,734,099,281	6,569,906,396,228	7,367,645,174,551	6,472,115,802,384	4,012,961,639,981	6,384,379,944,951	تموز
9,198,604,586,497	10,434,595,579,087	7,678,395,953,806	5,524,652,810,003	6,881,430,966,056	6,274,489,723,963	4,798,504,662,511	4,509,049,956,609	4,099,012,791,232	اب
12,550,789,617,456	8,595,470,401,580	7,144,656,576,823	5,693,899,910,659	6,272,817,698,638	5,549,445,563,984	4,410,879,397,650	4,059,787,844,334	3,682,766,333,379	ايلول
10,685,145,237,034	6,928,267,836,912	6,766,368,872,892	5,774,561,300,729	7,418,699,097,142	5,713,866,222,332	5,396,733,847,862	8,075,719,526,525	8,178,050,867,221.43	تشرين الاول
16,865,387,097,901	1,660,040,242,300	9,871,820,082,138	5,774,089,714,145	7,536,103,702,139	5,190,887,437,152	5,291,024,599,574	2,339,245,911,202	1,889,939,999,999	تشرين الثاني
20,871,671,529,249	23,542,519,428,436	13,527,264,101,586	10,731,789,806,798	15,268,089,592,136	7,954,911,418,113	6,425,818,077,616	4,050,204,000,000	3,700,718,062,806	كانون الاول
118,242,777,445,694	104,941,090,861,952	89,526,686,305,251	72,873,537,541,403	87,300,932,640,254	67,052,856,085,140	59,025,654,216,968	51,173,425,329,718	51,832,839,243,622	المجموع

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الموازنة الجارية للمدة (2015-2023) الصادرة من وزارة المالية دائرة المحاسبة

أما في سنة (2020) فقد انخفض مبلغ الموازنة الجارية الى (72,873,537,541,403) دينار عراقي والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر تموز بمبلغ (8,514,734,099,281) دينار عراقي واقل انفاق في شهر حزيران بمبلغ (3,638,183,611,840) دينار عراقي, أما في سنة (2021) ارتفع مبلغ الموازنة الجارية الى (89,526,686,305,251) دينار عراقي والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر كانون الاول بمبلغ (13,527,264,101,586) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (5,276,097,644,419) دينار عراقي , أما في سنة (2022) ارتفع مبلغ الموازنة الجارية الى (104,941,090,861,952.00) دينار عراقي والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر اب بمبلغ (3,944,988,990,843) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (10,434,595,579,087) دينار عراقي, أما في سنة (2023) ارتفع مبلغ الموازنة الجارية الى (118,242,777,445,694) دينار عراقي والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر كانون الاول بمبلغ (20,871,671,529,249) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (5,561,525,808,856.00) دينار عراقي وكما هو موضح في الشكل (2) ادناه :

شكل (2) الموازنة الجارية للمدة (2015 – 2023)



الشكل من اعداد الباحث

ويلاحظ من خلال الشكل (2) ومن خلال التحليل المالي اعلاه للموازنة الجارية للمدة (2015 – 2023) بانه يوجد شبه استقرار في تنفيذ هذه الموازنة في الموازنة للمدة (2015 ، 2016 ، 2017) بسبب انخفاض اسعار النفط وحرب داعش مما سبب عدم وجود تعيينات جديدة بأعداد كبيرة وترشيد عام في النفقات التشغيلية مما سبب وجود حالة توازن بين انخفاض مبالغ رواتب الموظفين المحالين الى التقاعد وتغطي مبالغ تقاعدهم من صندوق التقاعد وبين زيادة الرواتب الناتجة من العلاوات والترفيعات وبعض التعيينات الجديدة , اما في السنوات (2018 – 2019) نلاحظ ارتفاع مبالغ هذه الموازنة بعد انتهاء حرب داعش وارتفاع اسعار النفط وتوجه الحكومة نحو اعادة حركة التعيينات الجديدة , كما نلاحظ في سنة (2020) وجود استقرار في مبالغ هذه الموازنة بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية مما سبب توقف الحكومة عن التعيينات الجديدة بأعداد كبيرة , اما في السنوات (2021 ، 2022 ، 2023) نلاحظ وجود ارتفاع مستمر وكبير لمبالغ هذه الموازنة بسبب ارتفاع اسعار النفط وتوجه الحكومة نحو تعيينات بأعداد كبيرة سنويا .

المبحث الثاني / تحليل ومناقشة العمليات المصرفية

أولاً : تحليل ومناقشة عملية الودائع الجارية للمدة (2015 – 2023)

يبين الجدول (4) عملية الودائع الجارية للمدة (2015 – 2023) اذ يتبين ان اجمالي مبلغ الودائع الجارية لسنة (2015) انخفض بمقدار (10,312,436,000,000-) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيها في شهر اذار بمبلغ (625,506,000,000) دينار عراقي واعلى عملية سحب في شهر كانون الثاني بمبلغ (4,191,027,000,000-) دينار عراقي , اما في سنة (2016) انخفض مبلغ الودائع الجارية بمبلغ (2,381,556,000,000-) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيها في شهر تموز بمبلغ (1,315,052,000,000) واعلى عملية سحب في شهر كانون الثاني بمبلغ (1,315,052,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2017) ارتفع مبلغ الودائع الجارية بمقدار (3,911,086,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيها في شهر كانون الاول بمبلغ (2,455,393,000,000) واعلى عملية سحب في شهر ايلول بمبلغ (1,096,631,000,000-) دينار عراقي , اما في سنة (2018) ارتفع مبلغ الودائع الجارية بمبلغ (7,625,727,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيه في شهر تشرين الثاني بمبلغ (1,553,272,000,000) واعلى عملية سحب في شهر تشرين الاول بمبلغ (1,553,272,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2019) انخفض مبلغ الودائع الجارية الى (4,453,003,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيه في شهر تموز بمبلغ (2,772,296,000,000) دينار عراقي واعلى عملية سحب في شهر كانون الثاني بمبلغ (2,572,545,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2020) انخفض مبلغ قبول لودائع الجارية الى مبلغ (3,478,024,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيه في شهر كانون الاول بمبلغ (6,038,408,000,000) واعلى عملية سحب في شهر نيسان بمبلغ (3,620,168,000,000-) دينار عراقي , اما في سنة (2021) ارتفع مبلغ الودائع الجارية بمقدار (6,880,122,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيه في شهر تشرين الاول بمبلغ (2,140,440,000,000) واعلى عملية سحب في شهر كانون الثاني بمبلغ (1,397,873,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2022) ارتفع مبلغ الودائع الجارية بمبلغ (31,978,987,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيه في شهر كانون الاول بمبلغ (9,541,748,000,000) واعلى عملية سحب في شهر شباط بمبلغ (1,702,850,000,000-) دينار عراقي اما في سنة (2023) انخفض مبلغ الودائع الجارية الى مبلغ (5,247,234,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى قبول فيه في شهر تشرين الاول بمبلغ (6,628,658,000,000) واعلى عملية سحب في شهر اب بمبلغ (5,078,398,000,000-) دينار عراقي ,

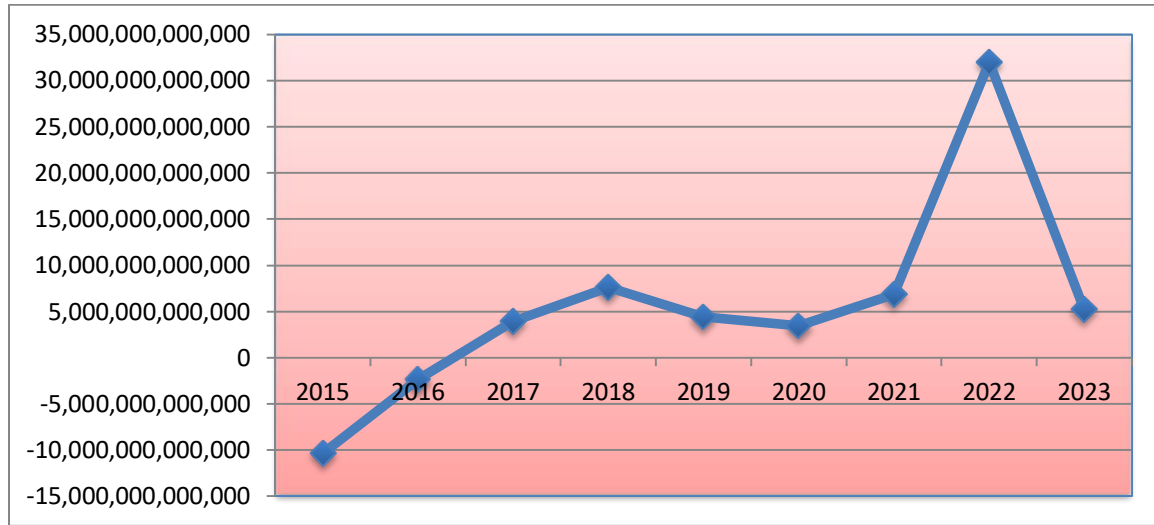
جدول (4) بيانات عملية الودائع الجارية للمدة (2015 – 2023) (المبالغ بالدينار العراقي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الاشهر
219,189,000,000	1,874,480,000,000	(1,397,873,000,000)	(678,048,000,000)	(2,572,545,000,000)	(888,423,000,000)	47,563,000,000	(1,315,052,000,000)	(4,191,027,000,000)	كانون الثاني
(7,846,131,000,000)	(1,702,850,000,000)	1,022,921,000,000	713,673,000,000	(1,391,264,000,000)	(300,878,000,000)	4,320,000,000	314,494,000,000	(2,462,879,000,000)	شباط
1,225,997,000,000	(74,112,000,000,000)	258,078,000,000	(51,099,000,000)	1,431,356,000,000	(643,740,000,000)	255,198,000,000	577,982,000,000	625,506,000,000	اذار
644,837,000,000	(134,126,000,000,000)	344,472,000,000	(28,941,000,000)	668,102,000,000	434,475,000,000	(310,695,000,000)	(666,324,000,000)	(673,291,000,000)	نيسان
3,293,589,000,000	1,297,567,000,000	283,376,000,000	(3,620,168,000,000)	1,850,177,000,000	(588,872,000,000)	897,194,000,000	(602,956,000,000)	(1,393,412,000,000)	ايار
(1,786,789,000,000)	5,668,760,000,000	573,065,000,000	(1,049,321,000,000)	1,583,325,000,000	1,618,278,000,000	(697,303,000,000)	(688,724,000,000)	541,081,000,000	حزيران
1,406,396,000,000	4,369,436,000,000	1,758,597,000,000	734,469,000,000	2,772,296,000,000	2,351,304,000,000	(61,641,000,000)	699,772,000,000	(1,547,709,000,000)	تموز
(5,078,398,000,000)	1,669,552,000,000	1,561,355,000,000	1,699,320,000,000	10,564,000,000	2,565,407,000,000	1,105,109,000,000	1,061,953,000,000	(152,291,000,000)	اب
1,310,443,000,000	(603,695,000,000,000)	(1,165,848,000,000)	215,168,000,000	(444,681,000,000)	2,595,943,000,000	(1,096,631,000,000)	440,898,000,000	(576,740,000,000)	ايلول
6,628,658,000,000	4,177,344,000,000	2,140,440,000,000	(1,006,998,000,000)	386,801,000,000	(1,553,272,000,000)	(38,599,000,000)	(1,087,024,000,000)	18,139,000,000	تشرين الاول
3,122,808,000,000	5,894,883,000,000	(158,164,000,000)	511,561,000,000	(4,687,000,000)	2,631,254,000,000	1,351,178,000,000	(223,039,000,000)	359,971,000,000	تشرين الثاني
2,106,635,000,000	9,541,748,000,000	1,659,703,000,000	6,038,408,000,000	163,559,000,000	(595,749,000,000)	2,455,393,000,000	(893,536,000,000)	(859,784,000,000)	كانون الاول
5,247,234,000,000	31,978,987,000,000	6,880,122,000,000	3,478,024,000,000	4,453,003,000,000	7,625,727,000,000	3,911,086,000,000	(2,381,556,000,000)	(10,312,436,000,000)	المجموع

الجدول من اعداد الباحث \ بالاعتماد على التقارير الخاصة ببيانات عملية الودائع الجارية للمدة (2015-2023) والصادرة من البنك المركزي العراقي \ دائرة الاحصاء

وكما هو مبين في الشكل () ادناه :

الشكل (3) عملية الودائع الجارية للمدة (2015 – 2023)



الشكل من اعداد الباحث

ويلاحظ من الشكل (3) ومن خلال التحليل المالي اعلاه لعملية الودائع الجارية للمدة (2015 – 2023) بانه مبلغ الودائع الجارية كان في حالة انخفاض في السنوات (2015-2016) وبدا بالارتفاع والزيادة خلال المدة (2017 – 2023) وتعد الموازنات التشغيلية اساسا لهذه الارتفاع كون رواتب موظفي الدولة اصبحت تودع في حساباتهم الجارية في النظام المصرفي العراقي .

ثانياً: تحليل ومناقشة عملية الاستثمار المحلي للمدة (2015 – 2023)

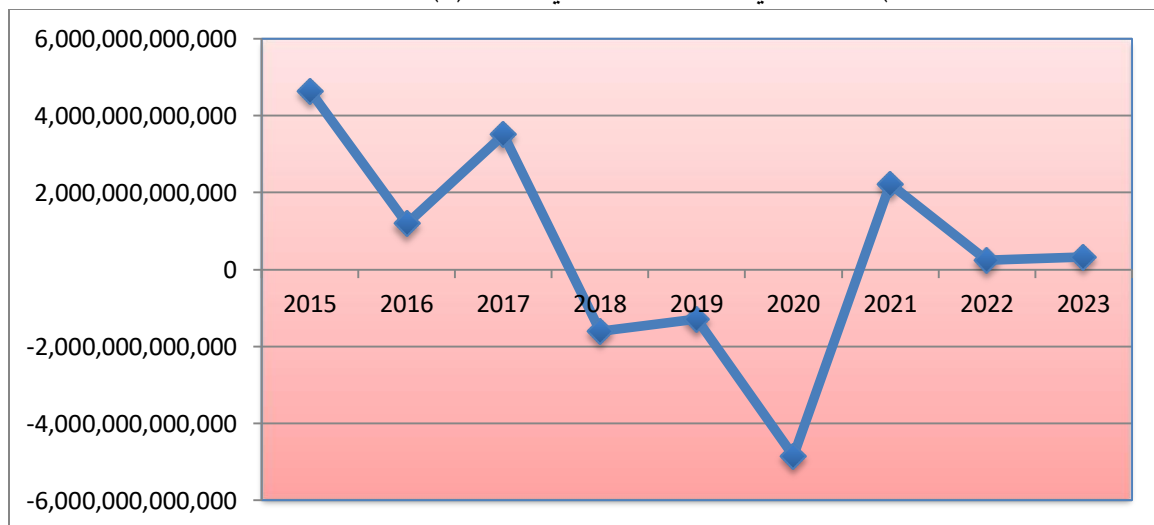
يبين الجدول (5) عملية الاستثمار المحلي للمدة (2015 – 2023) اذ يتبين ان مبلغ الاستثمار المحلي لسنة (2015) ارتفع بمقدار (4,632,256,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر شباط بمبلغ (2,110,312,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر حزيران بمبلغ (-204,532,000,000,000) دينار عراقي , اما في سنة (2016) ارتفع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (1,192,873,000,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر اذار بمبلغ (938,645,000,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر كانون الثاني بمبلغ (-1,568,625,000,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2017) ارتفع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (3,509,832,000,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر نيسان بمبلغ (901,210,000,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر تموز بمبلغ (-78,751,000,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2018) انخفض مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (-1,604,949,000,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر شباط بمبلغ (1,248,399,000,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر كانون الثاني بمبلغ (-1,293,662,000,000,000) دينار عراقي ,

جدول (5) بيانات عملية الاستثمار المحلي للمدة (2015 – 2023) (المبالغ بالدينار العراقي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الاشهر
553,139,000,000	359,342,000,000	280,891,000,000	11,454,000,000	(1,025,645,000,000)	(1,293,662,000,000)	87,326,000,000	(1,568,625,000,000)	2,007,793,000,000	كانون الثاني
275,663,000,000	(81,306,000,000)	(135,622,000,000)	21,460,000,000	445,696,000,000	1,248,399,000,000	37,664,000,000	(268,492,000,000)	2,110,312,000,000	شباط
69,719,000,000	33,422,000,000	22,431,000,000	(10,890,000,000)	922,590,000,000	(1,058,656,000,000)	243,285,000,000	938,645,000,000	11,199,000,000	اذار
(170,324,000,000)	40,835,000,000	119,465,000,000	125,638,000,000	(936,080,000,000)	(278,109,000,000)	901,210,000,000	123,063,000,000	254,302,000,000	نيسان
(232,758,000,000)	24,218,000,000	(10,358,000,000)	30,734,000,000	(158,103,000,000)	(128,029,000,000)	179,849,000,000	110,595,000,000	(149,241,000,000)	ايار
(157,994,000,000)	285,457,000,000	526,011,000,000	(2,190,503,000,000)	12,002,000,000	133,970,000,000	279,486,000,000	(7,831,000,000)	(204,532,000,000)	حزيران
6,048,677,000,000	44,922,000,000	(260,831,000,000)	(1,883,465,000,000)	29,809,000,000	14,960,000,000	(78,751,000,000)	449,098,000,000	(213,133,000,000)	تموز
(538,110,000,000)	(1,141,132,000,000)	(518,922,000,000)	(54,733,000,000)	(417,331,000,000)	(150,157,000,000)	192,751,000,000	444,199,000,000	(41,869,000,000)	اب
(5,461,812,000,000)	300,774,000,000	253,081,000,000	(631,898,000,000)	(95,744,000,000)	(55,393,000,000)	294,185,000,000	521,122,000,000	908,800,000,000	ايلول
1,657,678,000,000	66,845,000,000	216,970,000,000	(131,902,000,000)	87,226,000,000	346,673,000,000	666,918,000,000	(236,014,000,000)	60,097,000,000	تشرين الاول
2,977,498,000,000	119,365,000,000	1,464,269,000,000	(42,681,000,000)	48,285,000,000	(244,539,000,000)	726,551,000,000	(53,266,000,000)	92,773,000,000	تشرين الثاني
(4,702,091,000,000)	195,591,000,000	265,141,000,000	(87,079,000,000)	(207,012,000,000)	(140,406,000,000)	(20,642,000,000)	740,379,000,000	(204,245,000,000)	كانون الاول
319,285,000,000	248,333,000,000	2,222,526,000,000	(4,843,865,000,000)	(1,294,307,000,000)	(1,604,949,000,000)	3,509,832,000,000	1,192,873,000,000	4,632,256,000,000	المجموع

الجدول من اعداد الباحث \ بالاعتماد على التقارير الخاصة ببيانات عملية الاستثمار المحلي للمدة (2015-2023) والصادرة من البنك المركزي العراقي \ دائرة الاحصاء

اما في سنة (2019) انخفض مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (1,294,307,000,000-) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر اذار بمبلغ (922,590,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر كانون الثاني بمبلغ (1,025,645,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2020) انخفض مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (4,843,865,000,000-) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر نيسان بمبلغ (125,638,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر حزيران بمبلغ (2,190,503,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2021) ارتفع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (2,222,526,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في تشرين الثاني شباط بمبلغ (1,464,269,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر اب بمبلغ (518,922,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2022) ارتفع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (248,333,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر كانون الثاني بمبلغ (359,342,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر اب بمبلغ (1,141,132,000,000-) دينار عراقي, اما في سنة (2023) ارتفع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (319,285,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر تموز بمبلغ (6,048,677,000,000) دينار عراقي واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر ايلول بمبلغ (5,461,812,000,000-) دينار عراقي , وكما هو مبين في الشكل (4) ادناه :



الشكل (4) مخطط عملية الاستثمار المحلي للمدة (2023 - 2015)

الشكل من اعداد الباحث

ويلاحظ من الشكل (4) ومن خلال التحليل المالي اعلاه لعملية الاستثمار المحلي للمدة (2023 - 2015) بأن مبلغ زيادة الاستثمار المحلي كان في حالة ارتفاع للسنوات (2015 ، 2016 ، 2017) وبدا مبلغ الاستثمار الاجنبي بالتناقص خلال المدة (2018 - 2020) ثم عاود الارتفاع للسنوات (2021 ، 2022 ، 2023) وان عملية الاستثمار المحلي تكون ناتجة من زيادة او انخفاض رؤوس الاموال للمستثمرين المحليين (العراقيين) المستخدمة في الاستثمار داخل العراق على شكل مشاريع منظمة يكون للنظام المصرفي العراقي دور اساسي في تنظيمها المالي (سواء من ناحية التمويل او من ناحية العمليات الاخرى التي يحتاجها الاستثمار) .

ثالثاً : تحليل ومناقشة عملية الحوالات الخارجية للمدة (2015 – 2023)

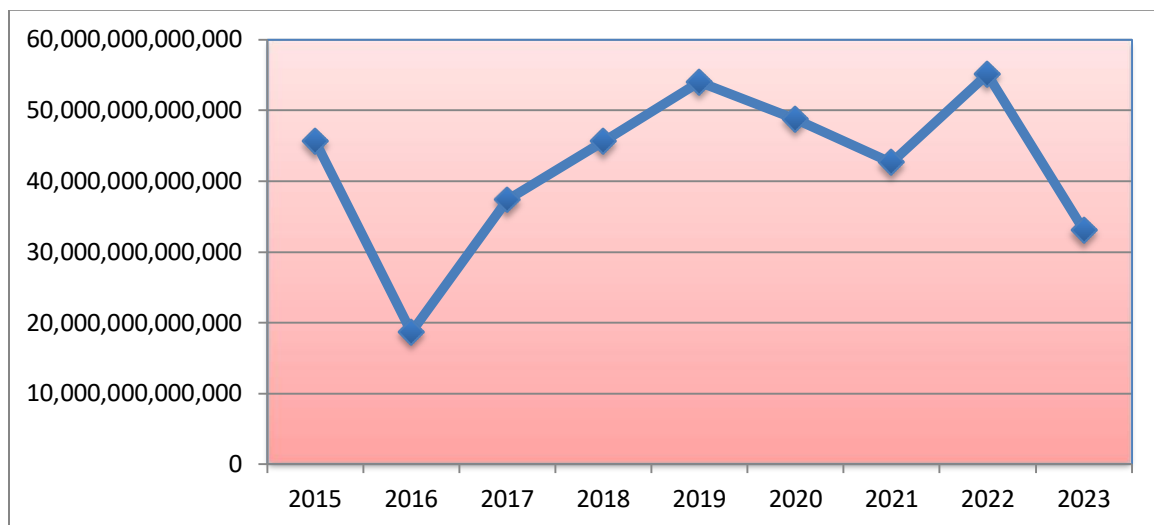
يبين الجدول (6) عملية الحوالات الخارجية للمدة (2015 – 2023) اذ يتبين ان مبلغ الحوالات الخارجية لسنة (2015) بلغ (45,594,850,000,000) دينار عراقي والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر اب بمبلغ (5,688,200,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر شباط بمبلغ (994,227,000,000) دينار عراقي , اما في سنة (2016) انخفض مبلغ الحوالات الخارجية الى (18,694,900,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر كانون الثاني بمبلغ (3,422,440,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر ايلول بمبلغ (610,470,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2017) ارتفع مبلغ الحوالات الخارجية الى (37,335,060,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر اب بمبلغ (4,056,710,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر كانون الثاني بمبلغ (1,852,830,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2018) ارتفع مبلغ الحوالات الخارجية الى (45,630,550,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر اذار بمبلغ (4,351,830,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر حزيران بمبلغ (2,368,100,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2019) ارتفع مبلغ الحوالات الخارجية الى (53,967,690,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر كانون الاول بمبلغ (5,302,640,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر شباط بمبلغ (3,393,880,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2020) انخفض مبلغ الحوالات الخارجية الى (48,809,063,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر كانون الثاني بمبلغ (5,374,040,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر نيسان بمبلغ (1,850,450,000,000) دينار عراقي, اما في سنة (2021) انخفض مبلغ الحوالات الخارجية الى (42,602,800,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر حزيران بمبلغ (5,937,820,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر كانون الثاني بمبلغ (715,400,000,000) دينار عراقي, **اما في سنة (2022)** ارتفع مبلغ الحوالات الخارجية الى (55,079,960,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر اب بمبلغ (6,883,900,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر تشرين الثاني بمبلغ (2,154,960,000,000) دينار عراقي , اما في سنة (2023) انخفض مبلغ الحوالات الخارجية الى (3,848,780,000,000) والذي كان اعلى مبلغ حوالات في شهر نيسان بمبلغ (3,422,440,000,000) دينار عراقي واقل مبلغ حوالات في شهر كانون الثاني بمبلغ (944,620,000,000) دينار عراقي.

جدول (6) بيانات عملية الحوالات الخارجية للمدة (2015 – 2023) (المبالغ بالدينار العراقي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الاشهر
944,620,000,000	4,569,800,000,000	715,400,000,000	5,374,040,000,000	4,999,190,000,000	3,662,820,000,000	1,852,830,000,000	3,422,440,000,000	2,904,790,000,000	كانون الثاني
1,319,322,000,000	4,178,520,000,000	1,715,500,000,000	4,948,020,000,000	3,393,880,000,000	3,693,760,000,000	2,964,290,000,000	2,569,210,000,000	1,699,320,000,000	شباط
3,303,820,000,000	4,575,640,000,000	2,103,860,000,000	4,307,800,000,000	3,862,740,000,000	4,351,830,000,000	3,625,930,000,000	2,011,100,000,000	2,691,780,000,000	اذار
3,848,780,000,000	4,774,200,000,000	4,140,560,000,000	1,850,450,000,000	4,595,780,000,000	3,737,790,000,000	3,260,600,000,000	1,212,610,000,000	3,004,750,000,000	نيسان
3,446,610,000,000	4,153,700,000,000	3,220,760,000,000	3,113,040,000,000	4,825,450,000,000	3,715,180,000,000	3,220,140,000,000	1,404,200,000,000	3,415,300,000,000	ايار
3,703,370,000,000	6,580,220,000,000	5,937,820,000,000	3,071,390,000,000	3,424,820,000,000	2,368,100,000,000	2,506,140,000,000	1,210,230,000,000	5,106,290,000,000	حزيران
3,430,890,000,000	4,980,060,000,000	3,410,560,000,000	4,349,450,000,000	4,769,520,000,000	3,859,170,000,000	3,383,170,000,000	891,310,000,000	5,080,110,000,000	تموز
2,762,790,000,000	6,883,900,000,000	5,445,800,000,000	3,667,580,000,000	3,778,250,000,000	3,664,010,000,000	4,157,860,000,000	880,600,000,000	5,688,200,000,000	اب
2,562,360,000,000	5,797,660,000,000	5,164,020,000,000	5,112,240,000,000	5,388,320,000,000	4,105,500,000,000	2,615,620,000,000	610,470,000,000	3,753,260,000,000	ايلول
3,234,390,000,000	5,975,780,000,000	1,550,520,000,000	4,142,390,000,000	5,144,370,000,000	4,056,710,000,000	3,264,170,000,000	998,410,000,000	3,828,230,000,000	تشرين الاول
2,306,910,000,000	2,154,960,000,000	4,540,600,000,000	4,998,000,000,000	4,482,730,000,000	4,081,700,000,000	3,239,180,000,000	1,538,670,000,000	4,879,000,000,000	تشرين الثاني
2,212,590,000,000	455,520,000,000	4,657,400,000,000	3,874,663,000,000	5,302,640,000,000	4,333,980,000,000	3,245,130,000,000	1,945,650,000,000	3,543,820,000,000	كانون الاول
33,076,452,000,000	55,079,960,000,000	42,602,800,000,000	48,809,063,000,000	53,967,690,000,000	45,630,550,000,000	37,335,060,000,000	18,694,900,000,000	45,594,850,000,000	المجموع

الجدول من اعداد الباحث \ بالاعتماد على التقارير الخاصة ببيانات عملية الحوالات الخارجية للمدة (2015-2023) والصادرة من البنك المركزي العراقي \ دائرة الاحصاء

وكما هو مبين في الشكل (5) :



الشكل (5) مخطط عملية الحوالات الخارجية للمدة (2015 - 2023)

الشكل من اعداد الباحث

ويلاحظ من الشكل (5) ومن خلال التحليل المالي اعلاه لعملية الحوالات الخارجية للمدة (2015 - 2023) بأن مبلغ الحوالات الخارجية كان في حالة ارتفاع في سنة (2015) وبدا بالانخفاض في سنة (2016) ثم استمر في الارتفاع للسنوات (2017 - 2019) وانخفض في السنوات (2020 - 2021) ومن ثم عاود الارتفاع خلال سنة (2022) وانخفض في سنة (2023) وان عملية الحوالات الخارجية تكون لغرض تغطية التجارة الخارجية للعراق (الاستيراد) بالجزء الاكبر منها او لغرض اجراء حوالات لأغراض خاصة .

المبحث الثالث/ اختبار فرضية البحث

يهدف هذا المبحث الى مناقشة فرضيات البحث واختبارها, وتحديد وتحليل نتائج التأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع منها , وبيان تأثير المتغير المستقل والمتمثل في الموازنة الجارية في المتغير التابع والمتمثل بالعمليات المصرفية والمتمثلة ب (الودائع الجارية - الاستثمار المحلي - الحوالات الخارجية) , ولبيان مدى تأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية التي تجري في القطاع المصرفي العراقي, تم الاعتماد على مجموعة من المقاييس الاحصائية بالاستعانة بمخرجات البرنامج الحاسوبي (Excel2010) و البرامج الاحصائية (spss-V23)

اختبار الفرضية الرئيسية

لتحليل الفرضية الرئيسية للبحث ومناقشتها واختبارها والتي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية ومعنوية للموازنة الجارية في العمليات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي) ولأجل اختبار صحة هذه الفرضية ولمعرفة نتائج تحليل التأثير واختبار معنوية الفرضية لتأثير المتغير المستقل المتمثل بالموازنة الجارية في المتغير التابع المتمثل بالعمليات المصرفية والمتمثلة بكل من (الودائع الجارية و الاستثمار المحلي والحوالات الخارجية) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple

(Regression) فضلا عن استخدام معامل التفسير (R^2) لغرض قياس نسبة ما تفسره نسبة التغير في الموازنة الجارية من تغيرات تأثره بها كل عملية من العمليات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث وتم الاعتماد على اختبار (F) لاختبار معنوية الفرضية وكما في مبيان في الجدول (7) وكما يأتي :

جدول (7) نتائج تحليل تأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل التحديد R^2	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا (β)	قيمة F المحسوبة	sig	اختبار المعنوية
الموازنة الجارية	الودائع الجارية	19.3 %	- 1.460	0.439	25.318	0.000	معنوية
	الاستثمار المحلي	4.1 %	4.980	- 0.203	4.564	0.035	معنوية
	الحوالات الخارجية	0.7 %	3.291	0.085	0.764	0.384	غير معنوية

قيمة f الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (106 ، 1) = 3.94

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (spss-V23)

تشير النتائج الى ان قيمة (R^2) معامل التحديد الذي يفسر نسبة التغيرات التي تحصل في الموازنة الجارية والتي يمكن تفسيرها على التغيرات التي تحصل على العمليات المصرفية والمتمثلة ب (الودائع الجارية والاستثمار المحلي والحوالات الخارجية) واذ بلغت قيمة (R^2) على التوالي (19.3%) و (4.1%) و (0.7%) ، وكذلك بلغت قيمة معامل الانحدار (بيتا) على التوالي (0.439) و (-0.203) و (0.085) وهو مؤشر لمقدار تأثير الموازنة الجارية على العمليات المصرفية اذ يعني ان التغير في الموازنة الجارية بمقدار وحدة واحدة يتبعه تغير في العمليات المصرفية، وهو ذو دلالة معنوية لتأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية المتمثلة (بالودائع الجارية والاستثمار المحلي) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة على التوالي (25.318) و (4.564) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (3.94) وبإشارة دلالة على التوالي (0.000) و (0.035) وهي اصغر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وغير ذو دلالة معنوية لتأثير الموازنة الجارية في العمليات المصرفية المتمثلة (بالحوالات الخارجية) اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.764) وهي اصغر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (3.94) وبإشارة دلالة على (0.384) وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ، ومن خلال اختبار معنوية التأثير للفقرات اعلاه المكونة للفرضية الرئيسية والتي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية للموازنة الجارية في العمليات المصرفية) تم قبول فترتين ورفض فترة واحدة فقط من اصل احدى ثلاث فقرات المكونة للفرضية الرئيسية، وبذلك نرفض فرضية البحث الرئيسية .

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول ١ الاستنتاجات

في ضوء ما اسفرت عنه نتائج التحليل المالي والاحصائي في الجانب العملي من البحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي:

1- توجد زيادة كبيرة في مبالغ الموازنة الجارية ، فهناك تباين كبير وعدم وجود نسق محدد في مستويات زيادة او انخفاض الموازنة الجارية اذ انها كانت متذبذبة فانخفضت في سنوات معينة لأسباب امنية و صحية وارتفعت في اغلب السنوات الاخرى

بشكل كبير عن ما كانت عليه مما يعني عدم وجود حالة توازن بين الاحالة الى التقاعد وبين التعيينات الجديدة والعلاوات والترفيعات الجديدة .

2- يوجد ارتفاع كبير في العملية المصرفية (الودائع الجارية) ويرجع السبب الاساسي لهذا الارتفاع الى توظيف رواتب موظفي الدولة على شكل ودائع جارية مما ساهم برفع مبالغ هذه العملية المصرفية في القطاع المصرفي العراقي .

3- يوجد تذبذب في العمليات المصرفية (الاستثمار المحلي - الاستثمار الاجنبي) ويرجع السبب الاساسي لهذا التذبذب الى عدم وجود سياسات مالية ونقدية داعمة للاستثمار المحلي والاجنبي تساهم في تسهيل عمل رؤوس الاموال العراقية والاجنبية وبناء القطاع الخاص المنظم .

4- يوجد ارتفاع كبير في العملية المصرفية (الحوالات الخارجية) ويرجع السبب الاساسي لهذا الارتفاع الى تذبذب الاستثمار المحلي والاجنبي داخل العراق مما ولد التوجه نحو الاستيراد والذي بدوره يتطلب حوالات خارجية .

5- وجود تأثير ذو دلالة احصائية معنوية للموازنة الجارية في العمليات المصرفية ، ويعود سبب ذلك الى ان الموازنة الجارية لها تأثير معنوي على العمليات المصرفية المتمثلة ب (الودائع الجارية الاستثمار المحلي) وليس لها تأثير معنوي على العمليات المصرفية المتمثلة ب (الحوالات الخارجية) .

المبحث الثاني ١ التوصيات

يتناول هذا المبحث التوصيات المستندة الى الاستنتاجات التي جرى التوصل اليها والتي تساعد الحكومة في توجيه تأثيرات الموازنة الجارية ايجاباً على العمليات المصرفية ، ومن أهم التوصيات الاتي :

- 1- ضرورة ايجاد تخطيط مالي يحافظ على مستويات مبالغ الموازنات المالية ضمن مستويات مطلوبة ومخطط لها ففي حالة الموازنة الجارية يجب ان تكون الزيادة ضمن سقف محدد سنوياً يتناسب مع الوفرة الحاصلة من احوالة الموظفين الى التقاعد
- 2- ايجاد نموذج من قبل السياسة المالية لتنفيذ الموازنة الجارية عبر تحويلها الى عمليات مصرفية مثلاً جرى عبر صرف الرواتب عبر العملية المصرفية (الودائع الجارية) مما سيجعل الموازنة الجارية محركاً اساسياً للعمليات المصرفية .
- 3- قيام السياسة النقدية المتمثلة بتنفيذ العمليات المصرفية الجديدة بالتنسيق مع قدرات الموازنة الجارية للبلد على سبيل المثال ايجاد عملية مصرفية مثل (الوديعة الاستثمارية لنسبة من الرواتب) والتي تعطي فائدة او ارباح للموظفين الذين يضعون نسبة من رواتبهم في هذه الوديعة ولمدة محددة وكذلك مثل (الودائع الاستثمارية للمقاولين الضامنة للتعهدات الائتمانية) والتي من شأنها تحويل اموال الموازنة الاستثمارية الى عملية مصرفية لمدة محددة مقابل فائدة للمقاولين وكذلك تعهدات ائتمانية بضمان الوديعة .

المصادر

اولا : النشرات

- 1- تقارير وزارة المالية العراقية \ دائرة المحاسبة \ تقارير تنفيذ الموازنة
- 2- تقارير وزارة التخطيط العراقية \ هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية\ تقارير الانجاز

ثانيا : المصادر العربية

- 3- الدهلكي , احمد جواد و حميد , رولى سرمد (2021) "دور استراتيجية الموازنة في الاداء الحكومي دراسة حالة في وزارة الموارد المائية" مجلة الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية العدد 219 , ايلول , 1012 . ص 75
- 4- جودي . حيدر , حمزة (2010) " اثر التغير في المصارف وتأثيرها بمنافسة المصارف الاجنبية " , مجلد (13) العدد (4) ص 79 .
- 5- حسين , برياطي و محمد , زيدان (2014) " خيارات نظم سعر الصرف و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية" مجلة إقتصاد جامعة حسنية بن بوعلي الشلف العدد: 01 ص 38 .
- 6- مريبط , قاسم , رهيف و خديجة عدنان حميد و حسين على محمد (2021)، "دليل الخدمات المصرفية في المنطقة الجنوبية " ، دار النفائس، عمان، 2007، الطبعة الثانية. ص 42 .

ثالثا : التشريعات

- 7- قانون الموازنة العراقية , 2023 : ص 80

رابعا : المصادر الاجنبية

- 8- ADELE , MEINTJIES (2012) , THE INCORPORATION OF ALTERNATIVE BUDGETING METHODS RELATIVE TO THE USE OF THE TRADITIONAL BUDGETING METHOD. Submitted in partial fulfilment of the requirements for MCom (Financial Management Sciences) in the Faculty of Economic and Management Sciences:pp 12-14
- 9- Dragana Petrović (2019) , DEVELOPMENT AND IMPLEMENTATION OF MOBILE BANKING IN MODERN TIMES BANKING BUSINESS, Journal of MILITARY WORK DOI: 10.5937/vojdelo1904305P pp: 307 .
- 10- Loader , David, (2007) Defining operations risk in investment and retail banking Operations Risk Managing a Key Component of Operations Risk under Basel II, p10 .
- 11- Ezechiel , Manirakiza (2020) , Trends of Expansion of the Customer Base in the Banking Sector, Journal of Advances in Economics, Business and Management Research, Volume 157 Copyright © 2020 The Authors. Published by Atlantis Press SARL. This is an open access article distributed under the CC BY-NC 4.0 license -<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>.pp 3 – 6 .
- 12- Uwilingiye , Josine & Rangan , Gupta (2007) , TEMPORAL CAUSALITY BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INTEREST RATE: THE CASE OF SOUTH AFRICA, Department of Economics Working Paper Series Uwilingiye Josinen University of Pretoria Rangan Gupta University of Pretoria Working Paper-08 pp: 6-8
- 13- Peisen Liu & Shiqi Chen (2023) , The effect of banking deregulation on R&D investment: Evidence from the cross-regional operation of city banks Journal of Innovation & Knowledge Volume 8, Issue 4, October–December 2023, 100451 p3
- 14- Hsun Cho- Lu (2024) , The moderating role of e-lifestyle on disclosure intention in mobile banking: A privacy calculus perspective Journal Electronic Commerce Research and Applications Volume 64, March–April 2024, p10 ,
- 15- Hanatou Moussa Laya & Anita Bans Akutey (2016) , Technology and banking operations: Perspectives of international students in a Ghanaian University, Journal Annals of Management and Organization Research (AMOR) <https://doi.org/10.35912/amor.v4i1.148> ISSN 2685-7715, Vol 4, No 1, 2022, 21-33 5 pp, 2 – 4 .

خامسا : المواقع الالكترونية

- 16- موقع وزارة المالية العراقية <https://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx>
- 17- موقع هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وزارة التخطيط <https://cosit.gov.iq/ar/>